*تقديم التمييز على عامله الفعل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ ميريهان مجدي محمود*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*mirihan@mediu.ws*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في تقديم التمييز على عامله الفعل.***

*الكلمات المفتاحية: الفعل، التبيين، المرفوع.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس *تقديم التمييز على عامله الفعل،* فنعلم أن حكم التقديم جائزٌ، فمعنى ذلك أنك إذا قلت: طاب زيدٌ نفسًا، جاز لك أن تقول: نفسًا طاب زيدٌ، لماذا؟ لأنه تمييزٌ عمل فيه النصب فعلٌ، وأنت قد عرفت أن العامل إما أن يكون فعلًا، وإما أن يكون جاريًا مجرى هذا الفعل، وهو الذي عبّر عنه المبرد بأنه ما يُشبه الفعل، فإذا كان العامل فعلًا فمعنى هذا أنَّ ذلك شرطٌ لجواز، ولا تقل لتقديم التمييز؛ لأنَّ قولك لتقديم التمييز يُوهم أن التقديم واجبٌ إذا كان العامل فعلًا*.*

1. *المقالة*

تقديم التمييز:

قال المبرد: "واعلم أنَّ التبيين -ومراده بكلمة التبيين: التمييز كما عرفنا- ذلك أنه قضى على خلاف حين قال في أول الباب: التبيين والتمييز، وكأنه قال: إن التبيين بمعنى التمييز- إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه" عبارةٌ عربيةٌ واضحةٌ تدلّ على رأي العلّامة المبرّد في جواز تقديم التمييز على عامله، وذلك بشرط، إذا سألنا ما هذا الشرط؟ أجابنا بقوله: إذا كان العامل فيه فعلًا.

ولنا أن نعلم أن حكم التقديم جائزٌ، فمعنى ذلك أنك إذا قلت: طاب زيدٌ نفسًا، جاز لك أن تقول: نفسًا طاب زيدٌ، لماذا؟ لأنه تمييزٌ عمل فيه النصب فعلٌ، وأنت قد عرفت أن العامل إما أن يكون فعلًا، وإما أن يكون جاريًا مجرى هذا الفعل، وهو الذي عبّر عنه المبرد بأنه ما يُشبه الفعل، فإذا كان العامل فعلًا فمعنى هذا أنَّ ذلك شرطٌ لجواز، ولا تقل لتقديم التمييز؛ لأنَّ قولك لتقديم التمييز يُوهم أن التقديم واجبٌ إذا كان العامل فعلًا، أنت تقول: طاب فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، وزيدٌ فاعلٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ثم تأتي بالتمييز منصوبًا فتقول: نفسًا على هذا النسق، يعني يأتي الفعل أولًا، ثم يأتي بعد الفعل فاعله، ثم يأتي بعد الفعل والفاعل ما يبين طاب زيدٌ طعامًا، أم طاب زيدٌ ماءً، أم طاب زيدٌ هواءً، أم طاب زيدٌ سكنًا، أم طاب زيدٌ نفسًا، يعني هناك أمور مبهمة يتطرّق نحوها الاحتمال إذا قلنا: طاب زيدٌ، كما أنَّ هناك احتمالات في قولنا: عندي عشرون، عندي عشرون رجلًا، أم عندي عشرون كتابًا، أم عندي عشرون امرأة، وهكذا لا ندري، فلما قلت: عندي عشرون رجلًا ذهبت الاحتمالات كلها، وذلك بأنك قد بيّنت –أي: قد ميّزت- وكانت ميزتك أنك قلت رجلًا، أو أنك قلت درهمًا، أو أنك قلت غير ذلك من الأسماء.

لك الآن أن تُقارن بين ما ذكره لك المبرّد من رفع الاحتمالات في قولك: عندي عشرون درهمًا أن تُقارن ذلك بمسألة تقديم التمييز على عامله الفعل "طاب زيدٌ نفسًا"، في هذا المثال الذي ذكره المبرد تستطيع أن تقدم التمييز على عامله، أي أنك إذا قلت: "طاب زيدٌ نفسًا" كنت عربيًّا فصيحًا، وإذا قلت: "نفسًا طاب زيدٌ" كنت عربيًّا فصيحًا، فقد قال المبرد: "واعلم أنَّ التبيين –أي: التمييز- إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه.

2. الخلاف بين سيبويه والمبرد في تقديم التمييز:

نحن أمام مسألة خلافية ذكرها المبرد في (المقتضب) وبدأ بنفسه، فقال:

إذا كان العامل في التبيين فعلًا جاز تقديمه، هذا عظيمٌ، وذكر المثال يعني لم يذكر شاهدًا، وسوف يأتي الشاهد، وبين كيف يكون الترتيب مع التقديم، فقال: وذلك مثل تصببتُ عرقًا، تقول: عرقًا تصببتُ، ثم ذكر رأي شيخه، فقال: وهذا لا يجيزه سيبويه لماذا؟ لأنه يراه كقولك: عشرون درهمًا، معنى هذا أنَّ المبرد يذكر علة منع سيبويه تقديم التمييز على عامله الفعل، ما هذه العلة؟

العلة أنَّ قولنا: تصببتُ عرقًا مثل قولنا: عندي عشرون درهمًا، لا يجوز لنا أن نقدم كلمة درهمًا، وهي تمييزٌ، فنقول: عندي درهمًا عشرون، هذا لا يجوز، وكما لا يجوز لنا أن نقول: درهمًا عندي عشرون، ولا عندي درهمًا عشرون، وإنما الجائز الممكن أن نقول: عندي عشرون درهمًا فقط لا غير، كذلك نقول: تصببت عرقًا لا غير، يعني لا نقول عرقًا تصببتُ؛ فكما لا يجوز أن نقول: درهمًا عشرون لا نقول: عرقًا تصببتُ، هذا ما نقله المبرد عن شيخه سيبويه بالنسبة إلى مسألة جواز تقديم التمييز على عامله، يقول: لأنَّه سيبويه يرى تصببت عرقًا كقولك: عشرون درهمًا، وهذا أفرههم عبدًا أي: أطولهم وأعلاهم، وليس هذا بمنزلة ذلك، عاد المبرد إلى كلامه، فكان من كلامه أن خطأ سيبويه في الحمل، يعني أن سيبويه حمل قول الناس تصببتُ عرقًا على عندي عشرون درهمًا، فقال سيبويه: لا يجوز عرقًا تصببت، كذلك لأنَّ لا نقول: درهمًا عشرون، قال المبرد: وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأنَّ عشرين درهمًا إنَّما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل.

ويقول المبرد: يقول سيبويه وغير سيبويه: هذا زيدٌ قائمًا، وكأن المبرد يُلمح إلى ما جاء في سورة "هود" من قوله تعالى: {ﭖ ﭗ ﭘ} المنصوب على الحالية شيخًا، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، لكنه ليس فعلًا {ﭖ ﭗ ﭘ} انتصب شيخًا على الحالية، وهو كذلك يقول: هذا زيدٌ قائمًا انتصب قائمًا على الحالية، يقول: أنَّ سيبويه لا يجيز" قائمًا هذا زيدٌ" لماذا؟ لأن العامل في الحال ليس فعلًا، وإنَّما هو ما تضمنه اسم الإشارة من معنى الفعل، وهو أشير هكذا، فكما أنَّ العامل لما كان غير فعلٍ امتنع تقديم الحال فما يقول أحد: قائمًا هذا زيدٌ.

لكن إذا انتقلنا إلى تركيبٍ آخر في درس الحال- وهو قولنا: "جاء زيد راكبًا" هل يجوز أن نقول: راكبًا جاء زيدٌ؟ الجواب: نعم، ويكون إعراب هذه الجملة "جاء زيدٌ راكبًا" "جاء" فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، و"زيدٌ" فاعلٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و"راكبًا" حالٌ منصوبةٌ، وتقول حالٌ منصوبٌ وعلامة نصبه أو نصبها الفتحة الظاهرة، وتستطيع أن تقدم الحال على عاملها فتقول: راكبًا جاء زيدٌ، ومسرعًا وصل القطار، وسعيدًا بدأ الناجح، وهكذا نستطيع أن نقدم الحال على عاملها الذي هو بلا خلاف فعلٌ، ولا يجوز هذا في نحو قولنا: هذا زيدٌ قائمًا، أي لا نقول: قائمًا هذا زيد؛ إذن فرّق المبرد بين الحال التي يكون العامل فيها فعلًا كما في قوله: "راكبًا جاء زيدٌ" وبين الحال التي يكون العامل فيها غير فعلٍ كما في قوله: هذا زيدٌ قائمًا، وقال ما نصّه: لأن العامل فعلٌ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا، وهذا رأي أبي عثمان المازني؛ إذن أبا عثمان المازني يوافقه المبرد، ويخالف سيبويه عليه رحمة الله.

وذكر المبرد شاهدًا: قول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أَتَهجُرُ لَيلى لِلفِراقِ حَبيبَها | \* | وَما كانَ نَفسًا بِالفِراقِ تَطيبُ |

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ